منظمة العمل العربية

تقرير حول

تداعيات مُحتملة لفيروس كورونا المُستحدث على الدول العربية وآليات المواجهة المُقترَحَة وإنعكاساتها على أسواق العمل العربية

تقديم

في أواخر عام 2019 ظهر فيروس كورونا المُستجد (COVID-19) في مُقاطعة ووهان بالصين. وقد أخذ هذا الفيروس في الانتشار إلى أن أعلن من جانب مُنظمة الصحة العالمية في الحادي عشر مِن مارس لعام 2020 تصنيف الفيروس على أنه **جائحة عالمية**. وقد دفعت الإحصاءات المُتتالية عن الارتفاع الحاد في مُعدَّلات الإصابة، وما صاحبها مِن مُعدَّلات وفيات مرتفعة نسبيًا هي الأخرى، إلى أن أخذ الكثير مِن دول العالم بمبدأ الحيطة والحذر مُعلنةً عن بداية عصرٍ جديدٍ عنوانه "**التباعد الاجتماعي**". إذ أعلنت الكثير مِن دول العالم عن إجراءاتٍ مِن شأنها تجميد كافة أشكال النشاط الاقتصادي في كافة مظاهره – تقريبًا. وهو ما أوجد – ولأول مرة في التاريخ الإنساني – حالة مِن الجمود والسكون، والتي لم تستطيع أعتى الحروب العالمية إيصال العالم إلى تلك الحالة مِن قَبل.

وبناءً على المسؤولية المُلقاة على عاتق **مُنظمة العمل العربية** كونها المُنظمة العربية القومية المعنية بشأن منظومة أسواق العمل العربية، فقد أخذت المُنظمة على عاتقها إعداد منظومة قياس مُتعددة المراحل، والتي تقوم على استخدام الأساليب الإحصائية المُتعارف عليها عالميًا لبناء سلسلة مِن التوقعات التي تَعكس واقع الأزمة وعددًا مِن آثارها المُتوقعة على أسواق العمل في الدول العربية. وقد بَنَت المُنظمة تلك الرؤية الاستشرافية وفقًا للمُعطيات التي تمَّ رصدها عربيًا ودوليًا حتى نهاية شهر إبريل مِن عام 2020.

علاوةً على بناء نماذج التحليل القياسية، فقد استخدمت المُنظمة أدوات الرصد والمُتابعة والتقيِّيم، وأدوات التحليل الاقتصادي الكيفي لتحليل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول العربية، وما أفضت إليه مِن شعور المواطن العربي – وبالتحديد العاملون في أسواق العمل العربية – بمدى وقوف شركاء الإنتاج الثلاثة – مِن حكومات وأصحاب الأعمال والعُمال – على رأس مسؤولياتهم الاجتماعية. ففي حقيقة الأمر أوضح الرصد المُتواصل للجهود المبذولة في الغالبية العُظمى مِن الدول العربية إلى وجود شراكة حقيقية ومسؤولية مُشتركة بين شركاء الإنتاج الثلاث، وهو ما ظهر وتجلى في محاولة لتخفيف الآثار الناجمة عن الجائحة الوبائية على المواطن العربي. وقد استخدمت المُنظمة هذا التحليل في وضع سيناريوهات لعددٍ مِن الأولويات الوطنية والقومية في مجالاتٍ شتى مُتعلقة بأسواق العمل العربية. ومِن الجدير بالذكر أن المُنظمة في مُعالجتها التحليلية والاستشرافية قد تَبَنَت المنطق الإيجابي في محاولة لتهيئة أسواق العمل العربية وشركاء الإنتاج الثلاثة لواقعٍ جديدٍ لمُستقبل العمل – ليس فقط في المنطقة العربية وحسب، بل في كافة بقاع العالم.

فايز علي المُطيري

المُدير العام

القسم الأول

توقعات عام 2021 ... السيناريو الطبيعي وسيناريو الأزمة

في خلال هذا القسم حاولنا تقدِّيم توقعات لأهم مؤشِّرات القوى العاملة العربية خلال عام 2021، وذلك عبر تَبَني سيناريوهين، أولهما السيناريو الطبيعي الذي لا يأخذ في الاعتبار على الإطلاق حدوث أية ظواهر مُخالفة للوضع الكائن في عام 2019، وبالتالي يظهر هذا السيناريو وكأن الأمور سارت في نصابها المُعتاد. بينما السيناريو الثاني، وقد أخذ على عاتقه تَبني وجود أزمة الجائحة الوبائية COVID-19. وخلال هذا السيناريو تم قياس مُعدَّل التغيُّر – أي الفارق النسبي – الذي مِن المُتَوَقَع أن يُحدثه السيناريو الطبيعي مُقارنةً بسيناريو الأزمة. ومِن الجدير بالذكر أن المُنظمة ترى أن الآثار الحقيقية للأزمة سوف تظهر بدءً مِن عام 2021، فلعلَّ الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومات العربية مِن دعمٍ ومُساندةٍ واضحة وقوية للقطاع الخاص في غالبية الدول العربية مِن شأنها أن تُقلل مِن أثر الأزمة على أسواق العمل العربية خلال العام الحالي 2020. بيدَّ أن الأثر الحقيقي للأزمة نتوقع ظهوره بدءً مِن عام 2021، وهو ما هدفنا لقياسه عبر بناء نظام القياس مُتعدد المراحل المُستخدم في هذا السياق.

في صدد تناول توقعات البطالة على مستوى الوطن العربي خلال العام القادم 2021، يتضح أن إجمالي أعداد المُتعطلين في الوطن العربي مُتَوَقَع أن يصل في ظل سيناريو جائحة الفيروس الوبائي COVID-19 إلى نحو 20.5 مليون مُتعطل – وفقًا للمُعطيات المُستخدمة في النموذج والتي تَقِف بنهاية شهر أبريل – مُقارنةً بنحو 15.3 مليون مُتعطل في ظل السيناريو الطبيعي – أي بدون أية أحداث استثنائية، أي أن الجائحة الوبائية قد تتسبب في زيادة أعداد المُتعطلين في الوطن العربي بنحو 5.2 مليون مُقارنةً بالسيناريو الطبيعي.

علاوةً على ما سبق تُظهر التقديرات أن أعداد الوظائف المُتوقع فقدها خلال الجائحة على مستوى الوطن العربي يصل إلى قرابة 483.0 ألف وظيفة. إن تقديرات مُنظمة العمل الدولية لإجمالي الوظائف المُتوقع فقدها على المستوى العالمي يصل إلى قرابة 25.0 مليون وظيفة – وهو ما نشرته المُنظمة على موقعها الإخباري في 18 مارس 2020 – مِما يُبرز أن الوظائف المُتوقع فقدها في الوطن العربي لا تتخطى 1.9% مِن إجمالي الوظائف المُتوقع فقدها على المستوى العالمي. للوقوف على تقيِّيم حجم الوظائف المُتوقع فقدها بسبب الجائحة الوبائية، مِن الهام أن نَقِف على التناسب بين القوى العاملة المُتوقعة في الوطن العربي في عام 2021، وإجمالي القوى العاملة المُتوقعة عالميًا لنفس العام، إذ تبلغ تلك النسبة نحو 4.0%. لذا فإن حجم الوظائف المُتوقع فقدها في الوطن العربي مُقارنةً بباقي دول العمال يُبرز أن الوطن العربي مِن أقل الأقاليم تأثرًا بفقد الوظائف على المستوى العالمي. ولعلَّ ذلك يرجع للكثير مِن الأسباب،

ويأتي في مُقدِّمَتُها ارتفاع مُعدَّلات التشغيل في القطاعين العام والخاص لدى الكثير مِن الدول العربية، علاوةً على قيام بعض الدول العربية بتنفيذ مُمارسات مِن شأنها تقدِّيم الدعم والمُساندة للقطاع الخاص لتَحَمُل جانبًا مِن رواتب الموظفين في هذا القطاع، وهو ما مِن شأنه رفع مستويات الأمان الوظيفي لدى الكثير مِن المُشتغلين في مُختلف الأقطار العربية خلال فترات الإغلاق الكُلي والجُزئي. غير أن هذا لا ينفي على الإطلاق وجود فئات وطوائف أخرى مِن المُشتغلين التي تأثرت سلبًا وبقوة جرَّاء تداعيات تباطؤ وركود النشاط الاقتصادي – سواءً الوطني أو العالمي – كأحد التبعات الرئيسية للجائحة الوبائية.

ففي صدد استعراض واحد مِن المؤشِّرات ذات الدلالة النوعية على انتشار نسب الفقر بين المُشتغلين في الوطن العربي، تُشير الإحصاءات إلى تَوَقُّع وصول أعداد المُشتغلين في الوطن العربي الذين ينتمون إلى أسرٍ تنخفض عن خط الفقر الدولي 1.9$ في اليوم، في ظل سيناريو الجائحة الوبائية إلى نحو 9.3 مليون مُشتغل مُقارنةً بنحو 7.6 مليون مُشتغل في ظل السيناريو الطبيعي. وهو ما يَدُل على وجود ارتفاع مُتوقع في نسبة المُشتغلين المُنتمين لأُسر تَقَع أسفل خط الفقر الدولي في الوطن العربي جرَّاء سيناريو الجائحة الوبائية بنحو 21.8% مُقارنةً بالسيناريو الطبيعي.

إضافةً إلى ما سبق، يأتي مؤشرًا آخر في دلالة على الانخفاض المُتوقع في خصائص بيئة العمل العربية جرَّاء الجائحة الوبائية، إذ يُعبر مؤشر نسبة المُشتغلين في الأنشطة الهشة عن نسبة المُشتغلين لصالح أنفسهم أو لصالح أعمال أو مشروعات أسرية إلى إجمالي المُشتغلين في سوق العمل. إن المغزى الحقيقي مِن هذا المؤشر يعود إلى ما مُفاده أن الوظائف مدفوعة الأجر يكون فيها المُشتغل/ المُوَظَف قيد أمانٍ وظيفيٍ أفضل نسبيًا، مُقارنةً بمَن يعمل لحساب نفسه أو مَن يعمل لحساب مشروعات أسرية. إذ أن كلا الوضعين الأخيرين – العمل لحساب النفس أو لحساب مشروعات أُسرية – في غالب الأوقات ما يكون عملًا محدودًا، موسميًا أو غير مُنتظمًا، وغالبًا ما لا يكون غير مُرتبط بأية منظومة للحماية الاجتماعية، مِما يجعله عملًا هشًا على النطاق الوظيفي وعلى نطاق الحماية الاجتماعية. وتُوضح توقعات مُنظمة العمل العربية أن سيناريو الجائحة الوبائية مِن شأنه أن يرفع مِن نسبة المُشتغلين في الوظائف الهشة إلى نحو 49.4 مليون مُشتغل في سوق العمل العربي. ولعلَّ هذا الرقم يرتفع بنحو 53.4% مُقارنةً بالتوقعات في حالة السيناريو الطبيعي، والذي كانت لتبلُغ فيه أعداد القائمين على الوظائف الهشة في سوق العمل العربي نحو 32.2 مليون مُشتغل.

شكل رقم (1) ... توقع القوى العاملة (المُشتغلين والمُتعطلين) في الوطن العربي وفقًا للسيناريو الطبيعي في عام 2021

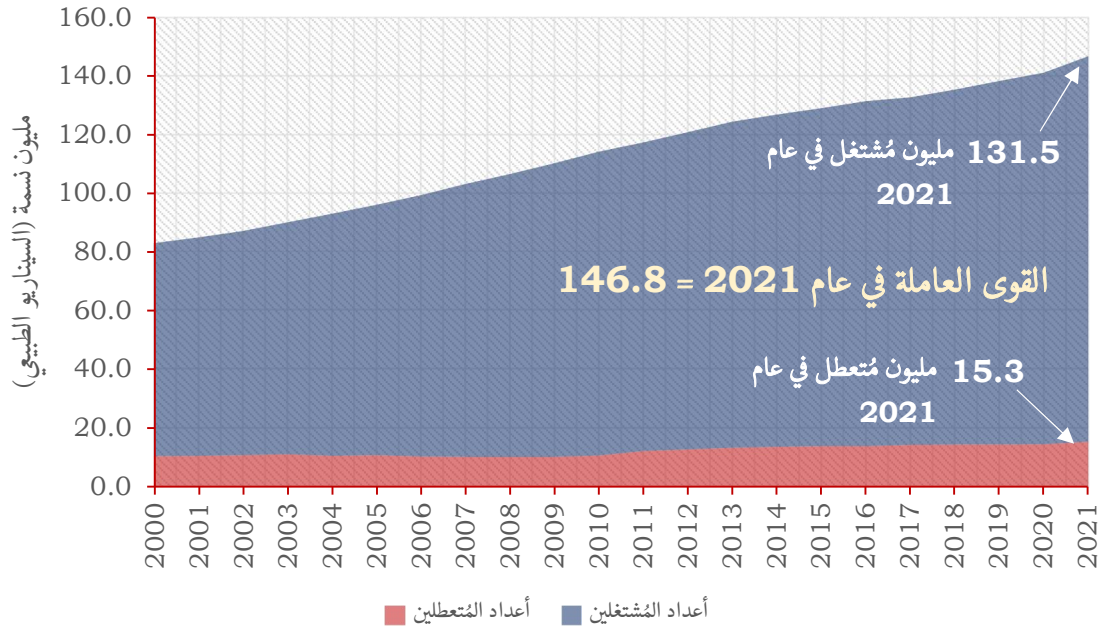

سلسلة البيانات الأولية من عام 2000 إلى عام 2020 مصدرها منصة البيانات المُنفتحة لمُنظمة العمل الدولية، بينما تقديرات عام 2021 من نتاج مُنظمة العمل العربية.

شكل رقم (2) ... توقع القوى العاملة (المُشتغلين والمُتعطلين) في الوطن العربي وفقًا لسيناريو الجائحة الوبائية COVID-19 في عام 2021

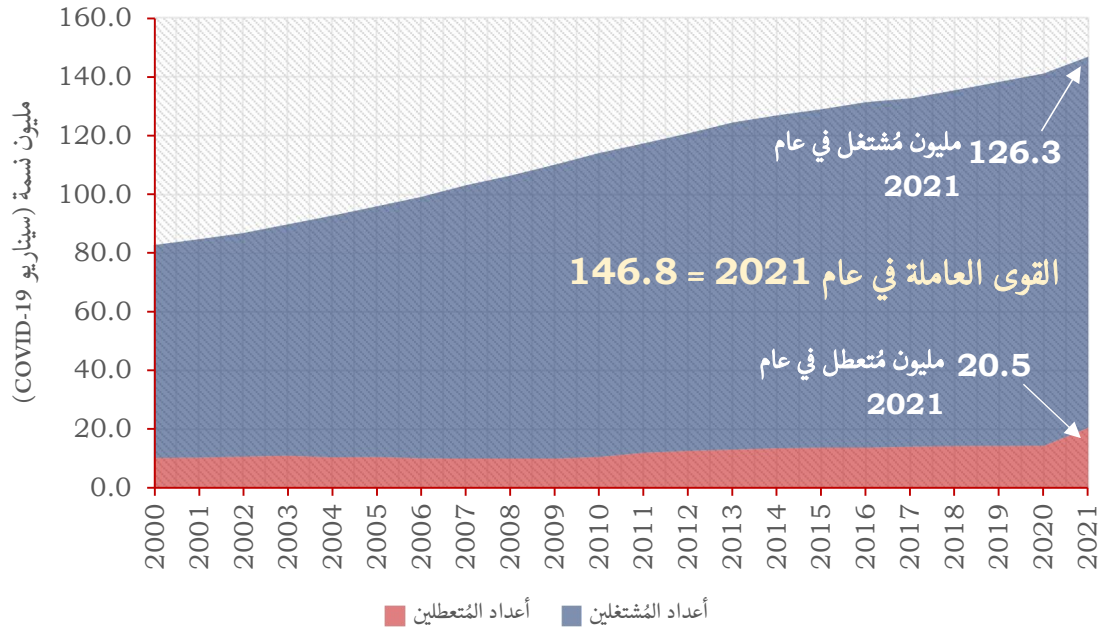

سلسلة البيانات الأولية من عام 2000 إلى عام 2020 مصدرها منصة البيانات المُنفتحة لمُنظمة العمل الدولية، بينما تقديرات عام 2021 من نتاج مُنظمة العمل العربية.

شكل رقم (3) ... توقع نسبة المُشتغلين في أسر دون خط الفقر الدولي 1.9$ في اليوم، لعام 2021 في الوطن العربي في ظل السيناريو الطبيعي (ما قبل الأزمة)، وسيناريو الجائحة الوبائية COVID-19

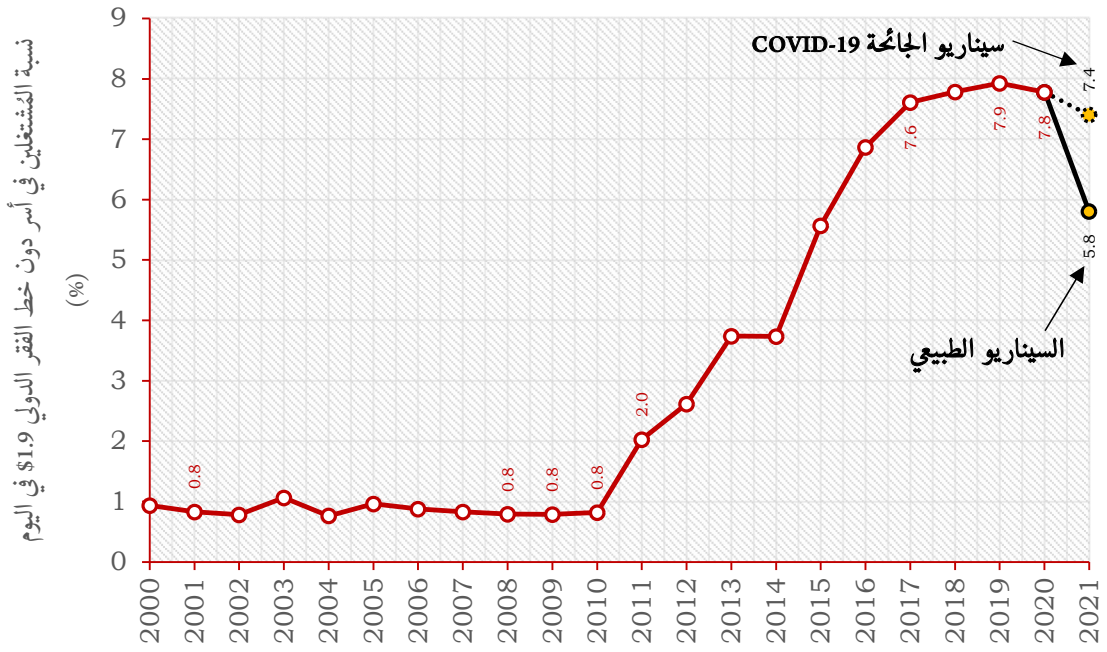

سلسلة البيانات الأولية مِن عام 2000 إلى عام 2020 مصدرها منصة البيانات المُنفتحة لمُنظمة العمل الدولية، بينما تقديرات عام 2021 مِن تقديرات مُنظمة العمل العربية.

شكل رقم (4) ... توقع نسبة المُشتغلين في وظائف هشة لعام 2021 في الوطن العربي في ظل السيناريو الطبيعي (ما قبل الأزمة)، وسيناريو الجائحة الوبائية COVID-19

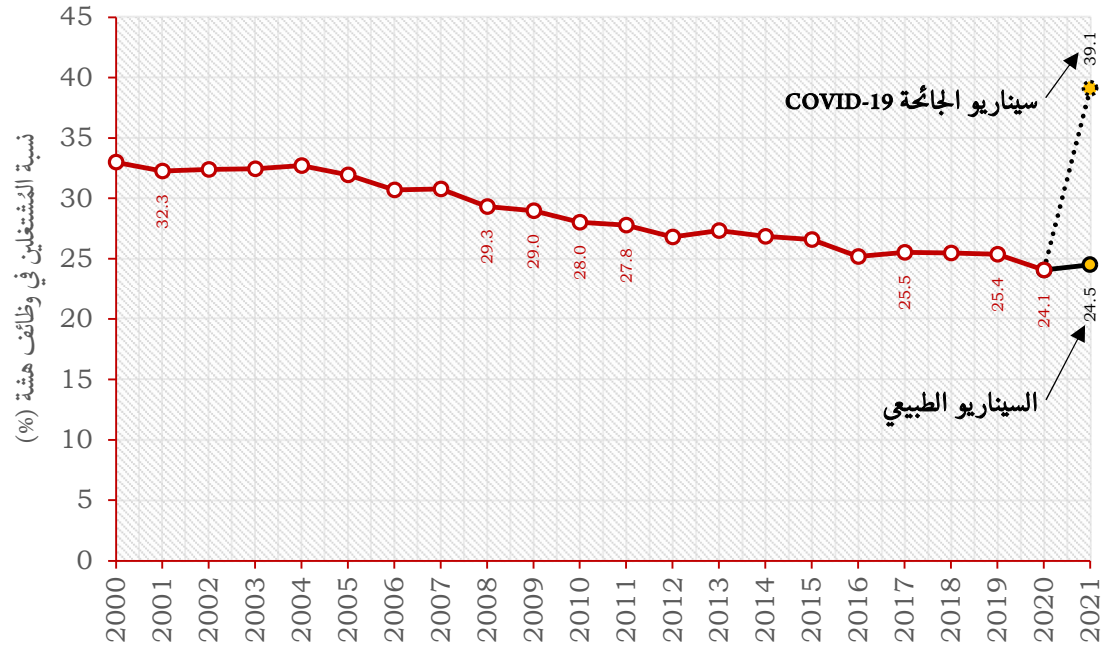

سلسلة البيانات الأولية مِن عام 2000 إلى عام 2019 مصدرها منصة البيانات المُنفتحة لمُنظمة العمل الدولية، بينما تقديرات عام 2021 مِن تقديرات مُنظمة العمل العربية.

القسم الثاني

سياسات ومُبادرات مُقترحة

في أعقاب مُراجعة الموقف، والنظر في كافة ما تَمَخَضَت عنه مؤتمرات العمل العربي السابقة، وكافة أنشطة وبرامج وخطط منظمة العمل العربية، خَلُصنا إلى الوقوف على مجموعة مِن السياسات والمُبادرات، والتي مِن شأنها أن تُمَثِل أولوية وطنية وقومية. وقد تمَّ تصنيف هذه السياسات والمُبادرات إلى قسمين، أولهما أولويات وطنية، وثانيهما أولويات قومية.

إطار (1) ... منهجية تحديد الأولويات
إن المُبادرات والأولويات المُقترحة في هذا التقرير هي وَليدة معطيات ودراسة الوضع الراهن، وهو ما يجعلها مُتغيرة بتغير نَمَط الأزمة. ففي ظل منظومات إدارة دعم القرار في أوقات الأزمات والكوارث تكون المُعطيات مُتغيرة وبالتالي يكون مِن قَبيل المرونة أن تتغير كذلك أبعاد دعم واتخاذ القرار بتغيُّر الموقف. لذا فإن الوضع الراهن هو ما أقتضى وضع الأولويات المُشار إليها، بيدَّ أن أية تغيُّرات في المُعطيات الحالية، أو في أبعاد الجائحة الوبائية، أو حتى في مرونة شركاء الإنتاج للتعاطي مع المُستجدات، قد يقود ذلك إلى إعادة النظر في الأولويات القائمة وتجديدها.

(1) الأولويات الوطنية :

قبل الشروع في شرح المُبادرات ذات الأولوية الوطنية، نود أن نوَضِح وبصورة جلية أن المُنظمة في رؤيتها الموضوعية للمُبادرات المنصوص عليها تاليه، تأخذ مبدأ الإيجابية، وتأخذ بنظرة مُتفائلة زوال العِلَّة الحالية – الجائحة الوبائية – عاجلًا أو آجلًا. لذا فإن الرؤية التي تأخذها المُنظمة لوضع مُبادرات إيجابية تَقَدُّمية مُفادها استشراف أنماط منظومات أسواق العمل العربية بالشكل الذي يسمَح لها مُستقبلًا مِن إيجاد آليات أكثر مرونة في التصدِّي لأية أزمات مُستقبلية.

-الأولوية الأولى- قواعد بيانات المُشتغلين

ترى المُنظمة أنه قد آن الأوان أن يقوم شركاء الإنتاج الثلاث – الحكومات والعُمال وأصحاب الأعمال – في الدول العربية على دعم إيجاد منظومة وطنية لمعلومات أسواق العمل، يكون مِن شأنها بناء قواعد بيانات عن المُشتغلين – في الأساس – وبغض النظر عن كُنيتهم مِن حيث رسمَنَة مؤسساتهم أو وظائفهم. فمِن الأهمية بمكان، أن نقوم على لَفت الانتباه إلى كون القطاع غير الرسمي مُنقسم إلى شِقين: الوظائف غير الرسمية في القطاع الرسمي، والوظائف غير الرسمية في القطاع غير الرسمي. لذا فإن مُنظمة العمل العربية ترى في هذا السياق دعوة الدول العربية إلى:

1. بناء وإعلان منصات وطنية لإنشاء "نظام معلومات أسواق العمل الوطنية"، بحيث تكون المُهمة الأساسية لهذه المنصات فتح باب التسجيل للعمالة المُشتغلة في إطار الحدود الجغرافية للدولة العربية بالتسجيل في هذه المنصات، سواءً كانت هذه العمالة وطنية أو وافدة.
2. مِن المُناسب بمكان أن يتزامن مع الإعلان عن تدشين وتشغيل تلك المنصات وجود حملة دعائية واسعة الإطار تهدف لحث كافة المُشتغلين في الإطار الوطني على التسجيل في تلك المنصات. مع الإشارة بشكلٍ واضح إلى أن عملية التسجيل لن تتطلب الإفصاح عن أية معلومات أو بيانات عن المُنشأة المُشتغل بها – كونها مُنشأة غير رسمية – حتى يُعطي الأمان للعمالة في القطاع غير الرسمي للتسجيل، مِما يعطي لأنظمة التشغيل الوطنية الأولوية الدائمة في الوقوف على تقديرات – أقرب ما تكون إلى الحقيقية – عن العمالة في الإطار الوطني، بشقيها الرسمي وغير الرسمي.

-الأولوية الثانية- تحفيز التحول إلى الرسمَنَة

يُعتبر الوقت الحالي أحد أهم الفرص التي يجب أن يُحسن أطراف الإنتاج الثلاث استغلالها، عبر إيجاد حِزَم مِن التحفيز المُباشر وغير المُباشر للشركات العاملة في القطاع الرسمي. مع طرح تلك الحزم – أو جانبًا مِنها – مُتاحًا للشركات المُنضمة حديثًا مِن القطاع غير الرسمي. إن مُفاد ما نود لَفت الانتباه إليه هو إيجاد نقطة إيجابية في طيات الإطار الجدلي القائم دائمًا بين داعمي ورافضي الرسمَنَة. فلعلَّ رافضي الرسمَنَة دائمًا ما يرون أن الهدف مِن الرسمَنَة ينحصر دائمًا في دور الضرائب الذي تَوَدُ الحكومات أن تَفرِضُهُ على القطاع الخاص، وأنه لا عائد مِن عملية الرسمَنَة، وبخاصة للشركات – المشروعات – الصغيرة التي لا تُبغي أية نوع مِن أنواع الاحتكاك مع مؤسسات القطاع الرسمي – كالتصدير أو الاستيراد أو التقدُّم للعطاءات والمُناقصات الحكومية. لذا، فإن قيام الحكومات العربية بطرح مُبادرة ثقة بينها وبين القطاع الرسمي، عبر بَث حِزَم مِن الضمانات والمُميزات والمُحفزات لهذا القطاع في ظل الأزمة، يُعدُّ مِن الأدلة القاطعة التي مِن شأنها أن تَدعَم أهمية الانخراط في القطاع الرسمي لإيجاد مظلة الحماية والدعم وقت الأزمات والشدائد.

إن رصد وتَتَبَع الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية بصفة خاصة، وشركاء الإنتاج الثلاثة بصفة عامة، قد أفرز عن مدى المسؤولية والإدراك والوعي الكبير الذي أظهرته الشعوب العربية مُمثلةً في شركاء الإنتاج الثلاثة. فقد أوضح رصد أوضاع أسواق العمل العربية عن مدى مراعاة ودعم الحكومات العربية للقطاع الخاص العربي، في عددٍ مِن المُبادرات والمناهج التي انتهجتها الدول العربية، والتي يُمكن تلخيصها في الإجراءات التالية:

1. توفير الدعم المالي المُناسب للقطاع الخاص لتحمل جانبًا مِن عبء الأزمة ووقع تباطؤ الاقتصاد الوطني والدولي على الشركات، وبخاصة الناشئة والصغيرة.
2. تأخير أو تقسيط أو إلغاء – كُلي أو جُزئي – لعددٍ مِن المُستحقات المفروضة على القطاع الخاص – مثل أقساط التأمينات الاجتماعية والضرائب – والذي بدوره خفف جانبًا مِن العبء الموضوع على كاهل القطاع الخاص.

3. مراعاة تنسيق أوقات الحظر مع عددٍ مِن الأنشطة الخدمية والإنتاجية الحيوية، وإعطاء التصاريح للعاملين في تلك الأنشطة للتنقل مِن وإلى أعمالهم.
4. تَوَجُّه عددًا مِن الدول العربية إلى إعطاء الثقة للقطاع الخاص الوطني لتقدِّيم الخدمات وإنتاج المُنتجات التي كانت محل الاستيراد مِن الخارج، والتي بدورها توقفت مع توَجُّه الكثير مِن الدول إلى إغلاق الحدود وحظر حركة التجارة الخارجية سواءً مِن قَبيل الإجراءات الاحترازية أو مِن قَبيل الحفاظ على المخزون الإستراتيجي للدولة المُصَدِرَة.
5. تَوَجُّه عددً مِن الدول العربية إلى صرف إعانات مؤقتة للعمالة المُتضررة مِن جرَّاء انتشار الجائحة الوبائية. والذي بدوره كان مِن قَبيل المسؤولية المُجتمعية للحكومات تجاه القطاعات العريضة المُتضررة مِن تلك الجائحة.

على الجانب الآخر فقد رَصَدَت مُنظمة العمل العربية عددًا مِن الإجراءات والمُبادرات التي قام بها شريكي العمل مِن أصحاب الأعمال والعُمال، والتي يُمكن إجمالها فيما يلي:

1. تَحَمُّل القطاع الخاص مِن أصحاب أعمال والعُمال الظروف الاستثنائية والمخاطر للاستمرار في العمل والإنتاج، بهدف استمرار امداد المُجتمعات الوطنية أو الإقليمية بالمُنتجات الغذائية وغير الغذائية الضرورية واللازمة للمواطنين، دون إحداث أي شكل مِن أشكال العُسرة أو الشُح.
2. قيام عددًا مِن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص إلى تطويع مُنشآتهم للتجاوب مع الحاجة المُلِّحة للمُجتمعات والشعوب، بُغية توفير فئة مِن المُنتجات أو الخدمات المُلِّحة – حتى وإن لم تَكُن هي أساس العلمية الإنتاجية لهذه الشركات في الماضي. إن هذا الدور له مِن الأثر الإيجابي البالغ على كبح التبعات السلبية للجائحة الوبائية على المُجتمعات العربية.

(2) الأولويات القومية:

إن تلك الفئة مِن الأولويات هي بمثابة خارطة طريق للمُنظمة في ظل الأزمة، وفي ظل الأبعاد والتداعيات الناجمة عن الجائحة الوبائية COVID-19. لذا فإن المبادرات والسياسات والقضايا الواردة في هذه الجزئية هي تلخيص لرؤية المُنظمة بناءً على الوضع الراهن لعددٍ مِن أوليات العمل العربي المُشترك.

-الأولوية الأولى- إعادة النظر في بيئات العمل الافتراضية كونها مُستقبلًا بات محتومًا

إن انتشار الجائحة الوبائية COVID-19 وما تبعها مِن رفع شعار عالمي للتباعد الاجتماعي، قاد إلى فرز بيئات العمل إلى صِنفين: بيئات العمال المُتوافقة مع العمل الافتراضي والعمل عَن بُعد، وبيئات العمل غير المُتوافقة مع العمل الافتراضي والعمل عَن بُعد. ولعلَّ المُنظمة بصفتها المهنية المُتخصصة في قضايا أسواق العمل العربية ترى في هذا الموضوع فرصة وتحدِّي على حدٍ سواء. تَكمُن الفرصة في كون هذه الفئة مِن الأعمال المُتوافقة مع بيئات العمل الافتراضية والعمل عَن بُعد مُناسبة لرفع مُعدَّلات المُشاركة في النشاط الاقتصادي لدى فئات مُتعددة، مِنها المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلًا عن قاطني المناطق الريفية والنائية. لذا فإن تلك الهِبَة التي حَمِلتها أو أسرعت بها

الجائحة الوبائية لها مِن الأبعاد الإيجابية التي ما إن أُحسِن استغلالها كان لها الأثر والفاعلية في فتح الكثير مِن الفرص وآفاق التشغيل لدى قطاعات عريضة وهامة في القوى البشرية العربية.

أما عن التحدِّي الكامن في تلك الفرصة فيَكمُن في عددٍ مِن الأبعاد، وعلى رأسها مدى مرونة تشريعات وقوانين العمل لِتَقَبُّل هذا النمط – والذي لَن يُصبح استثنائيًا – مِن أنماط التشغيل والعلاقات التعاقدية بين أصحاب الأعمال والمُشتغلين لديهم. لذا فالمُنظمة ترى أهمية البدء وبسرعة على تهيئة بيئة العمل العربية لكي تكون جاذبة – غير مُنَفِرَة – لهذا النمط، واعتباره مُستقبلًا بات محتومًا. وبناءً على ما تَقَدَّم، فإن المُنظمة سوف تَعمل جنبًا إلى جنب مع شركاء الإنتاج الثلاثة في الدول العربية على وضع الملامح والأطر الاسترشادية لبيئات العمل الافتراضية والعمل عَن بُعد، وأن تدعو المُنظمة إلى التحاور الوطني البنَّاء بين شركاء الإنتاج في الأوطان العربية لتهيئة البيت مِن الداخل، ووضعه موضع التجاوب مع بيئات العمل الافتراضية، عبر ضبط أسواق العمل الوطنية لتكون مُهيأة وداعمة لبيئات العمل الافتراضية، وقادرة على ضبط العلاقة بين أطراف العملية الإنتاجية في ظل تلك البيئات المُستَجَدَة.

-الأولوية الثانية- القوى المُنتجة العربية بُعد أمن قومي صريح

لعلَّ تَتَبُّع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها كافة دول العالم، وعلى رأسها الدول المُتقدِّمة، بات وبدون أدنى شك شاهدًا على حالة "الأنانية العالمية" التي انخرطت فيها غالبية دول العالم جرَّاء الحفاظ على انتاجها وتعظيم مخزونها مِن الاحتياجات الأساسية والسلع الاستراتيجية والاحتياجات الطبية، رغبةً مِنها في تحقيق أقصى منفعة حدية لمواطنيها. لذا فإن حصر وتَتَبُّع مِثل تلك الإجراءات يُعدُّ دافعًا ودرسًا كبيرًا مُستفادًا مِن أهمية اعتماد الإنتاج والقوى المُنتجة العربية بُعدًا للأمن القومي. لذا فإن هذه القضية تطرحها المُنظمة للبحث والتشاور والنقاش مع الدول العربية الأعضاء، للوقوف على سياسة عربية واحدة تَهدِف إلى تَقدِّيم المُنتج والخدمة واليد العاملة العربية على غيرها في سوق العمل العربي. أي بمعنى أكثر وضوحًا، أن يتم تبني استراتيجية وسياسة عربية مُفادها تقدِّيم القومية العربية على العولمة.

-الأولوية الثالثة- الخريطة الاستثمارية العربية

ليس هُناك مِن شك في أنه قد آن الأوان لتصميم وبناء أول خريطة استثمارية عربية، يكون لها أن تُوَضِح مُقومات الإنتاج في كافة بقاع الوطن العربي، وأن تكون تلك الخارطة كاشفةً لسلاسل الإنتاج والتوريد على نطاق الوطن العربي. إن أحد الأهداف الأساسية مِن الخريطة الاستثمارية العربية هو كشف كافة مُقومات الإنتاج السلعي والخدمي في الوطن العربي، أي تنفيذ حصر معلوماتي مكاني للمُقومات الإنتاجية العربية، والتي مِن شأنها أن تكون المَصدر والمورد الأساسي في حالة وجود أية أزمات مُستقبلية مُشابهة، أو مع استمرار الأزمة الحالية أو تَعَقُّد مُعطياتها.

-الأولوية الرابعة- تفعيل آليات مَرِنَة للضمان الاجتماعي

لعلَّ الأزمة أثارت الانتباه وبقوة إلى ضرورة وجود أنظمة ضمان اجتماعي مرنة، وبخاصة تلك المُتعلقة بالعمالة المُتضررة مِن أية أزمات مُشابهة. حتى مع استمرار الجائحة الوبائية الحالية – وإلى أن يجد العُلماء العقار المُناسب لمكافحة الفيروس – فإن العبء المُلقى على عاتق منظومات الضمان الاجتماعي يُعدُّ كبيرًا وضخمًا، مِما يَتَطَلَب وجود

مرونة واضحة في منظومات الضمان الاجتماعي لتكون أكثر مواكبةً لمُتطلبات المواطن العربي، وأيضًا أكثر قوة وقُدرة مالية لمواجهة الأزمات واسعة الانتشار وطويلة الأمد. لذا فإن المُنظمة تدعو في هذا الصدد الخُبراء والمُتخصصين العربي، علاوةً على شركاء الإنتاج الثلاث لإدارة حوار سريع وبناء للخروج بأفضل الآليات والسياسات التي مِن شأنها تفعيل مرونة أنظمة الضمان الاجتماعي.